

السلطات الاجرام السعودية تدعم المعتقل مجتبی آل اسماعیل



تفاعل ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي بشدة مع إعلان السعودية إعدام معتقل الرأي مجتبی آل إسماعیل، بسبب نشاطه السلمي ومطالبته بحقوقه المشروعة، معتبرين أن التهم الموجهة له والمتعلقة بالإرهاب هي تهم ملفقة.

وانتقد الناشطون البيان الصادر عن وزارة الداخلية بهذا الخصوص، مستنكرين مواصلة النظام سياسة قتل الناشطين.

وأشار عضو الهيئة القيادية في "لقاء" المعارضة في الجزيرة العربية الدكتور فؤاد إبراهيم إلى أن الشركاء في الجريمة هم المنفذ لحكم الإعدام بخلفية سياسية وليست جنائية أو حتى دليل ثابت، والمطبلين والمباركين للإعدامات السياسية. وأضاف أن الشريك الثالث هو الساكت عن هذه الجريمة التي تشجع النظام على اقتراف المزيد من جرائم الإعدام.

وقال الناشط الحقوقي عادل السعيد، نائب رئيس المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان، إن

السعودية تلفق التهم المعلبة بحق ضحايا الإعدامات الجائرة بلا وجل أو خوف من طرح التساؤلات.

وتساءل، إذا كان ما ذكره بيان وزارة الداخلية صحيحا، بأن الشهيد مجتبي آل إسماعيل حوّل منزله إلى مستودع للأسلحة والمتفجرات، فلماذا لم تقم القوات الأمنية بتصوير ذلك حينما داهمت منزل عائلته لاعتقاله في مايو 2018؟!

ولفت أحد الناشطين إلى أنه على الرغم من حصر أسماء المهددين بالإعدام، إلا أن النظام السعودي، يؤكد في كل مرة أنه نظام يمتن الغدر، ويؤقدم على إعدام من لا يتوقع إعدامهم.

وأشار ناشط آخر إلى أن الإرهاب خُلق في السعودية، ولا وجود لإنسان على وجهه هذه الأرض إلا ويعلم هذا الأمر لأنه علامة تجارية مسجلة باسم نظام آل سعود، بحسب تعبيره. وأكد أن الإعدامات لن تتوقف إلا إذا لقي النظام السعودي ضربة موجعة في اقتصاده.

ونشرت حسابات بحرينية، آيات قرآنية لنعي الشهيد، وكتبوا: "أهلنا بالقطف، جرحكم جرحنا".